



نضال الشعب

العدد رقم (121)

دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

الثلاثين 2025/1/13

لبنان العهد الجديد وفلسطين

افتتاحية
العدد

المقاومة في القرار السياسي والعسكري وحصره بيد الدولة، وقيام الجيش بالانتشار في الجنوب تطبيقاً للقرار 1701، ومد حصر السلاح واحتكاره بيد المؤسسة الأمنية والعسكرية، والذي ربما بحاجة لتوافق يتصل بالدور السياسي المستقبلي لحزب الله في النظام السياسي اللبناني.

قضية السلاح في لبنان واحتكاره بيد السلطة ستفتح الملف الحساس الذي كان مسكوتاً عنه منذ خروج الثورة الفلسطينية من لبنان بعد الاجتياح الإسرائيلي عام 1982.

والموقف المبدئي الذي عبر عنه الرئيس محمود عباس رسمياً أكثر من مرة وخاصة أثناء زيارته الرسمية للبنان بعهد الرئيس ميشيل سليمان، حول السلاح الفلسطيني وعدم ضرورته، والذي ربط فيه أمن المخيمات بالأمن والاستقرار في لبنان، والمخيمات الفلسطينية لن تكون عامل توتر ولا تصدير للازمات للبنان ودولته وشعبه.

تعهدات الرئيس الأخرى بالإصلاح وخصوصاً عزمه عن تدوير وظائف الفئة العليا وعدم حصرها حكماً بالتوزيع الطائفي، علاوة على معالجة مشكلة البنوك وأموال المودعين وإعادة الثقة بالنظام المصرفي الذي يشكل القوة الدافعة للاقتصاد اللبناني في سياق إعادة إنعاش الاقتصاد وضخ المساعدات في هياكله المفتتة والمدمرة، بما في ذلك فتح ملف إعادة الإعمار خصوصاً بالجنوب باعتباره وصفاً لإنقاذ البلاد من حالة الدمار ليس فقط لبنينته التحتية، وإنما لبنينته الاجتماعية والاقتصادية.

لبنان بالعهد الجديد ربما سيكون أكثر تفهماً للتطورات الإقليمية وأكثر إدراكاً للحاجة للتنسيق مع فلسطين بالخيارات السياسية المقبلة لضمان استقراره وخروجه من ازماته المعقدة.

فلسطين كانت وستبقى عوناً للبنان، حريصة على سيادته وأمنه واستقراره ووحدة أراضيه، وهواجس البعض التي يطلقها بين حين وآخر عن التوطين في لبنان ليست في قاموس القيادة الفلسطينية ولا المواطنين الفلسطينيين فيه، وجل ما تطمح له القيادة وشعبنا مع العهد الجديد ضمان الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين لأنها لا تعني بأي حال من الأحوال توطيناً.

ان ادعاءات البعض نفسه من مصدرى مخاوف التوطين حرصاً على حق العودة، وهو حق يتمسك به الفلسطيني بكل قوة، أما التضييق على الفلسطينيين ودفعهم للهجرة، فلا يحفظ حقوقهم في العودة لوطنهم الذي هجروا منه قسراً، وحصولهم على جنسيات بلدان أخرى نتيجة لسياسة التهجير لم يسقط عنهم حق العودة وتمسكهم به.

أغلق لبنان مرحلة تاريخية من الأزمة السياسية التي عطلت ملئ الشغور الرئاسي لأكثر من عامين، بانتخاب رئيس جديد للجمهورية بأغلبية ساحقة من مجلس النواب الذي استمرت فيه المساومات حتى اللحظة الأخيرة من الانتخاب.

وإذا ما كان التوافق الدولي والإقليمي شكل العامل الحاسم في نجاح العملية الانتخابية وذلك العقبات التي كانت تعترض انتخاب رئيس الجمهورية، فإن تراجع محور إيران عن المشهد السياسي في المنطقة ولبنان على وجه الخصوص ربما كان العقبة الرئيسة التي حالت منذ الشغور الرئاسي حتى ساعة وقف إطلاق النار في نوفمبر الماضي، التي فتحت الطريق أمام التسويات الدولية والإقليمية، وإعادة ترتيب الاجندات المحلية طبقاً لموازن القوى الدولية والإقليمية الجديدة، والاصطفافات التي ترتبت بناء على ذلك من جهة ثانية. لبنان كان بحاجة لالتقاط الأنفاس، وإعادة الإنعاش، بعد الانقسامات السياسية والمجتمعية الحادة منذ أكثر من ثلاثة عقود، كان فيها لبنان رهينة للمحور الإيراني، وارتسمت خطوط وفواصل في التركيبة السياسية الداخلية عملت على إيقاع هذا المحور ما بين معطل وميسر إذا تطابقت المصالح والأهداف، ومصعد لدرجة التصادم في أحيان أخرى.

انتخاب الرئيس أدخل لبنان فيما يمكن أن نسميه الجمهورية الثالثة، وهو عهد جديد دشنته الرئيس المنتخب جوزيف عون بخطاب عالي الطموح وبمفردات سياسية غابت عن المشهد واللغة السياسية المتداولة في لبنان منذ عقود.

السيادة، والإصلاح، والإنقاذ هي عناوين البرنامج الرئاسي للمرحلة المقبلة وهي عناوين غابت طويلاً، وإن كان يجري الحديث عن تعابير مشابهة باللغة إلا أنها لم تحمل ذات المضمون ليس لأننا أمام رئيس جديد قادم من خلفية عسكرية لكن لأننا أمام مرحلة جديدة تغيرت فيها قواعد اللعبة الإقليمية، وتغيرت فيها الأدوار خصوصاً بعد سقوط نظام بشار الأسد، وانحسار دور المحور الإيراني وما سمي بوحدة الساحات وما فرضه هذا المحور والوحدة على لبنان من التزامات ليس بمقدوره تحملها بالظروف الاعتيادية، فكيف وهو يعيش أزمة سياسية وانهيار اقتصادي بعد انهيار البنوك والأزمة المالية التي عصفت بكل مناحي الحياة الاجتماعية التي حولت الطبقة الوسطى في لبنان وهي ميزة لبنان الأساسية عن بلدان المنطقة بأن تهاوت إلى مستويات الطبقات الفقيرة، والأخيرة بدورها أضحت اشد فقراً وبؤساً وخصوصاً مع تراجع التحويلات اللبنانية من الخارج .

الحديث عن السيادة وفرض سلطة الدولة والقانون وسلاح واحد، وغياب تعبير شراكة

مجدلاني: تدمير مستشفيات قطاع غزة عار على المجتمع الدولي

خبراء: إسرائيل باستهدافها الممنهج تدفع بنظام الرعاية الصحية إلى الانهيار وتحكم بإعدام المدنيين

تقرير: نائل موسى

كثف جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال الأسبوعين الأخيرين من عدوانه البربري المستمر للشهر الخامس عشر على التوالي من استهداف ما تبقى من المنظومة الصحية الفلسطينية في شمال قطاع غزة، عبر قصف وتدمير واحراق مستشفيات الاندونيسي، وكمال عدوان، والعودة، لإخراجها عن الخدمة ما يعتبر مثابة الحكم على 2,3 مليون انسان بالإعدام.

وتزامن التصعيد الأخير، مع انعقاد مجلس الامن الدولي لبحث استهداف مشافي القطاع، في جلسة ردت عليها حكومة نتنياهو اثناء انعقادها بتوجيه اذار عاجل واخير للمرضى والطواقم الطبية بالخاء مستشفى العودة قبل قصفه على رؤوسهم في سابقة لم تحدث في تاريخ الحروب دون ان يحرك المجلس والمجتمع الدولي سكانا اكثر من البيانات اللفظية المنمقة بلغة دبلوماسية.

وتجبر قوات الاحتلال المرضى والجرحى والطواقم الطبية، على إخلاء المستشفيات والمغادرة مشيا على الأقدام فيما تصب لهم كمائن القتل والاعتقال، تحت نظر وسمع العالم أجمع. ويأتي تصعيد استهداف المستشفيات في وقت تتكشف فيه اخذ قادة في جيش الاحتلال على عاتقهم تشكيل عصابات من المستوطنين والجنود لتدمير سائر المنازل والمنشآت ضمن مخطط لتسوية شمال القطاع بالأرض لتجهيز أبنائه المقدر عددهم بـ 260 الفا والحيولة دون العودة اليه. وكشفت تقارير عربية، أن قائد الفرقة 252 يهودا فاح، نفذ عمليات في قطاع غزة من لقاء نفسه، وسمح لشقيقه بتشكيل قوة خاصة للهدم والتخريب بعيدا عن سيطرة جيش الاحتلال، قائلا: إن هذه هي «الحرب الأولى التي يستطيع فيها كل شخص أن يفعل ما يشاء في الميدان».

ويقر المجتمع الدولي، دول ومنظمات ومؤسسات اممية ودولية تقر جميعا ان المنشآت الصحة محمية بالقوانين والمعاهدات الدولية، لكنها تكتفي ببيانات تنديد واعراب عن قلق واسف مصاغة بلغة دبلوماسية دون اتخاذ خطوات عملية او جديدة للجم الجرائم الإسرائيلية التي بدأت بمذبحة المستشفى المعمداني في بداية العدوان م تتوقف عند حرق مستشفى كمال عدوان بعد احتلاله الأسبوع الماضي.

واضافة الى العلاج الخدمات الصحية، أضحت ساحات مستشفيات قطاع غزة ملأدا لعشرات الاف الاسر التي اجبرها الاحتلال على النزوح قسرا وبعد تدمير منازلها. اعتقادا ان الشارة الطبية الدولية المرفوعة على المستشفيات ومكانتها تشكل مكانا امنا من القتل الذي يلاحق الامنين العزل في سائر انحاء القطاع دون غرض عملياتي.

ومنذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 دمرت إسرائيل 23 مستشفى من أصل 38، مستشفى حكومي وأهلي، تاركة 15 فقط تعمل بقدره محدودة وتحت ظروف قاسية رغم تضررها، وسط نقص

حاد بالأدوية والمعدات الطبية.

وقتل جيش الاحتلال منذ ذلك التاريخ، 1060 من الكوادر الصحية وأصحاب التخصصات الطبية واعتقال 310 آخرين اخرهم مدير مستشفى كمال عدوان حسام أبو صافية، وجرح المئات منهم، كما دمر 80 مركزا صحيا من أصل 90 خرجت بالكامل عن الخدمة، وتدمير أكثر من 130 سيارة إسعاف في جريمة إبادة جماعية ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة أدت إلى انهيار شبه كامل للقطاع الصحي وعجز عن توفير الرعاية اللازمة للجرحى والمرضى الفلسطينيين الذين اضحى اعدادهم تقدر بمئات الاف، حسب وزارة الصحة الفلسطينية.

وفي غضون ذلك، قالت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إن نمط الاعتداءات الإسرائيلية المميتة على مستشفيات غزة ومحيطها، والعمليات القتالية المرتبطة بها، دفع بنظام الرعاية الصحية إلى شفير الانهيار التام، ما أثر بشكل كارثي في قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى الرعاية الصحية والطبية.

وذكر التقرير الصادر عن المفوضية، أن الاعتداءات، التي تم توثيقها، تثير مخاوف جدية بشأن امتثال إسرائيل للقانون الدولي، فالطواقم الطبية والمستشفيات محمية بشكل خاص بموجب القانون الدولي الإنساني، شرط ألا ترتكب أو تُستخدم لارتكاب أفعال تُضر بالعدو خارج نطاق وظيفتها الإنسانية. وقال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك: "وكان القصف المتواصل والوضع الإنساني المتردي في غزة لم يكونا كافيين، فأسمى الملاذ الوحيد الذي يجدر أن يشعر فيه الفلسطينيون بالأمان، مصيدة للموت. إن حماية المستشفيات أثناء الحرب أمر بالغ الأهمية، وعلى جميع الأطراف أن تحترم هذا المبدأ في جميع الأوقات".

موضحا الدمار الذي لحق بنظام الرعاية الصحية في غزة، وحجم قتل المرضى والموظفين وغيرهم من المدنيين في هذه الاعتداءات، في تجاهل صارخ للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان".

وتابع: "إن الدمار المروع الذي أحدثته الهجمات العسكرية الإسرائيلية على مستشفى كمال عدوان يوم الجمعة قبل الماضي، والذي ترك سكان شمال غزة تقريبا بلا أي إمكانية للحصول على الرعاية الصحية الكافية، يعكس نمط الهجمات الموثقة في التقرير. فقد أجبر الموظفون والمرضى على الفرار أو تعرضوا للاعتقال، مع وجود العديد من التقارير التي تتحدث عن تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة. كما تم اعتقال مدير المستشفى

وشدد تورك على أنه من الضروري إجراء تحقيقات مستقلة وشاملة وشفافة، ومحاسبة المسؤولين على جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، واطلاق سراح جميع أفراد الطواقم الطبية المعتقلين تعسفياً على الفور".

وقال على إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، ضمان حصول الفلسطينيين على الرعاية الصحية اللائمة وتيسيره، ولجهود التعافي وإعادة الإعمار في المستقبل، بهدف استعادة القدرات الطبية التي دُمرت على مدى الأشهر الماضية

وأردفت، إن «مثل هذه الأعمال العدائية والغارات تؤدي إلى إحباط كل جهودنا ودعمنا»، مؤكدة في بيانها على ضرورة إنهاء «هذا الرعب وحماية الرعاية الصحية، ووقف إطلاق النار».

وحذرت منظمات أممية من أن حجم الامدادات الطبية التي تدخل غزة غير كافية لاستدامة الاستجابة الصحية، وأن جميع عمليات الاجلاء الطبي خارج غزة لا تزال متوقفة.

وقد أدى الاستهداف المتعمد للبنية التحتية الطبية إلى حرمان المدنيين من إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية.

وعبرت عشرات الدول الغربية وما أنظمة حليفة للاحتلال الإسرائيلي لفظياً عن رفضها وادانتها لتدمير المستشفيات لكنها وفي بيانات صيغت بلغة دبلوماسية وختت من أي تلويح بتحميل حكومة نتنياهو عواقب جرائمها.

فقد أدانت وزارة الخارجية الفرنسية، هجمات قوات الاحتلال الإسرائيلي على المستشفيات في قطاع غزة، ودعتها إلى الامتثال للقانون الإنساني الدولي، وأعربت عن قلقها إزاء اعتقال الاحتلال الكوادر الطبية ومدير مستشفى كمال عدوان، حسام أبو صافية.

وشدد البيان على أن القانون الإنساني الدولي يوجب حماية البنية التحتية للمستشفيات، وأكد أن الوضع الذي يعيشه المدنيون في غزة منذ فترة طويلة «غير مقبول»، داعياً إلى التوصل لوقف لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن.

كما استنكرت اغلب الدول العربية والإسلامية والمنظمات الإقليمية وما فيها جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والبرلمان العربي والاتحادات والمنظمات والمؤسسات جرائم الاحتلال بحق مستشفيات القطاع.

ودان الأزهر الشريف بشدة الصمت الدولي تجاه المجازر التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، وأخرها إحراق مستشفى كمال عدوان، واستهدافه المرضى والأطباء، واستشهاد عشرات الأبرياء، واعتقاله للأطباء والمسعفين والمرضى وإجبارهم على خلع ملابسهم واختناقهم لأماكن مجهولة، «في جريمة حرب مكتملة الأركان، لا تصدر إلا عن عصابات مدعومة الرحمة والأخلاق، ووحوش مجردة من كل معاني الإنسانية». وأكد الأزهر، أن استهداف المرضى والمصابين في المستشفيات ودور الرعاية الصحية، «جريمة أخلاقية بشعة ستسجل في التاريخ بدماء هؤلاء الأبرياء، وستبقى شاهدة على العار الذي ارتكبه هؤلاء الإرهابيون ومن يعاونونهم ويمدونهم بالسلاح ويدعمونهم في ميادين السياسة لارتكاب المزيد من الجرائم».

وذكر الأزهر العالم، أن الاحتلال الإسرائيلي «عديم الرحمة والإنسانية» قد ارتكب كل جرائم الحرب المحرمة في حق الشعب الفلسطيني البريء، وسط تهمة متعمد لما يحدث في قطاع غزة، وأن هذا العدو قد اطمأن لردود الفعل تجاه جرائمه، مؤكداً أنه «يجب علينا النظر في بدائل أخرى رادعة لإقرار السلام في فلسطين».

فلسطيناً أكد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، د. أحمد مجدلاي أن إحراق قوات الاحتلال الإسرائيلي مستشفى الشهيد كمال عدوان شمال قطاع غزة، عار على المجتمع الدولي وعلى منظومة الأمم المتحدة التي تشل إرادتها واشنطن.

وأشار مجدلاي إلى أن الفضاعات التي ترتكبها قوات الاحتلال في قطاع غزة لم يشهد لها العالم مثيلاً سوى في الحرب العالمية الثانية، لافتاً إلى أن ما يجري، تطهير عرقي وإبادة جماعية.

ويعيش سكان القطاع في آتون جحيم متواصل، فاقمه تدمير شبه كلي للمنظومة الصحية في القطاع ككل، وفي شماله تحديداً، بعد تدمير مستشفى الأندونيسي واقتحام وإحراق مستشفى كمال عدوان واستهداف مستشفى العودة.

وبدعم أمريكي مطلق تشن إسرائيل منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 إبادة جماعية على قطاع غزة أسفرت عن أكثر من 160 ألف بين شهيد ومفقود وجريح فلسطيني، معظمهم أطفال ونساء، وسط دمار هائل ومجاعة، في إحدى أسوأ الكوارث الإنسانية في العالم، فيما تواصل إسرائيل الاستهانة بالمجتمع الدولي، متجاهلة قرار مجلس الأمن الدولي بوقفها فوراً، وأوامر محكمة العدل الدولية.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع ما لا يقل عن 136 غارة على ما لا يقل عن 27 مستشفى و12 مرفقاً طبياً آخر، ما أدى إلى خسائر فادحة في صفوف الأطباء والمرضى والمسعفين وغيرهم من المدنيين، وتسبب في أضرار جسيمة في البنية التحتية المدنية أو تدميرها بالكامل.

ويضيف التقرير، أن تعمد توجيه هجمات ضد المستشفيات والمرافق التي يُعالج فيها المرضى والجرحى، شرط ألا تكون أهدافاً عسكرية؛ وتعتمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين بصفتهم هذه، أو ضد أفراد مدنيين لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية، بما في ذلك شن هجمات عشوائية تؤدي إلى مقتل مدنيين أو إصابتهم بجروح؛ وتعتمد شن هجمات غير متناسبة، تشكل أيضاً جرائم حرب، وفي ظل ظروف معينة، قد يرقى التدمير المتعمد لمرافق الرعاية الصحية إلى شكل من أشكال العقاب الجماعي، ما قد يشكل بدوره جريمة حرب.

كما يسلط التقرير الضوء على أن العديد من هذه الأفعال، إذا ما ارتكبت ضمن إطار هجوم واسع النطاق أو ممنهج موجه ضد السكان المدنيين تنفيذاً لسياسة دولة، قد يرقى أيضاً إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية. وخلص إلى أن آثار العمليات العسكرية الإسرائيلية في المستشفيات ومحيطها، تمتد إلى ما هو أبعد من الهياكل المادية.

وتابع: «عانت النساء، لا سيما الحوامل، معاناة مروعة. وأنجب الكثير منهن أطفالهن دون أي رعاية قبل الولادة وبعدها، ما يزيد خطر وفيات الأمهات والأطفال التي يمكن الوقاية منها. وتلقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقارير تفيد بوفاة أطفال حديثي الولادة بسبب عدم قدرة الأمهات على إجراء فحوصات ما بعد الولادة أو الوصول إلى المرافق الطبية لإنجاب أطفالهن».

وقال التقرير: «حال نظام الرعاية الصحية المحدود على نحو متزايد دون تلقي العديد من الجرحى الذين تعرضوا لإصابات بليغة، العلاج في الوقت المناسب الضروري لإنقاذ حياتهم.

وبين أنه في سياق بعض الاعتداءات، من المرجح أن يكون الجيش الإسرائيلي قد استخدم أسلحة ثقيلة، بما في ذلك قنابل تزن 2000 رطل، ويبدو أن ذخيرة من طراز Mk 83 أو GBU-32 استُخدمت في الغارة الجوية التي وقعت في 10 كانون الثاني/يناير أمام مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح وسط قطاع غزة. ويثير استخدام أسلحة متفجرة ذات آثار واسعة النطاق في منطقة مكتظة بالسكان، مخاوف جدية من وقوع هجمات عشوائية.

بدورها، قالت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إن تدمير النظام الصحي في شمال غزة يعرض المدنيين لخطر جسيم غير مقبول.

وأكدت اللجنة، على احترام وحماية المرافق الطبية كي يتمكن المدنيون من الوصول إليها.

وكانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة الصحة العالمية حذرتا من تدهور الوضع الصحي والإنساني في شمال قطاع غزة، بسبب العدوان الإسرائيلي الذي تسبب بتوقف خدمات الإنقاذ والإسعاف، بالإضافة لمنع إدخال الطعام والماء والأدوية.

وقال المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس، «إن النظام الصحي في قطاع غزة تحت تهديد شديد».

ودعا إلى وقف الهجمات على المستشفيات، قائلاً: «الناس في غزة يحتاجون إلى الحصول على الرعاية الصحية، والعاملون في المجال الإنساني يحتاجون إلى المساعدة الصحية».

وأوضح أن المنظمة وبالتعاون مع شركائها قامت سلمت الإمدادات الطبية الأساسية والغذاء والماء إلى المستشفى الإندونيسي، وتم نقل 10 مرضى في حالة حرجة إلى مستشفى الشفاء، لكن قوات الاحتلال قامت باحتجاز 4 مرضى أثناء نقلهم، داعياً سلطات الاحتلال إلى ضمان احترام احتياجاتهم الصحية، وحقوقهم.

كما طالب بضروة الإفراج عن مدير مستشفى كمال عدوان الدكتور حسام أبو صافية الذي لا يعرف مكان وجوده.

وشددت منظمة الصحة العالمية، على أن «التدمير المنهج للنظام الصحي في قطاع غزة يعني حكم بالإعدام على عشرات الآلاف من الفلسطينيين المحتاجين للرعاية الصحية».

الجزيرة... أزمة إعلام فاقد للهوية

بقلم: د. فريد إسماعيل

نضال المتمسكين باستقلالية قرارهم الوطني.

كذلك فإن أزمة الإعلام العربي اليوم هي أزمة نخب ومثقفين. فقد كشفت العقود الأخيرة حجم الانهيار الذي يعيشه العالم العربي على جميع المستويات السياسية والثقافية وأخطرها «أزمة المثقفين» أو «النخبة». ففي ظل التجريف الثقافي والديني والسياسي الذي قاده النظام العربي، كان الرهان على النخبة، والأمل بأن تشكل مخرجاً للأزمات المتراكمة. إلا أنه يتبين أن هذه المجموعات من النخب والمثقفين تشكل جزءاً من الأزمة طالما أنها من نتاج هذه الأنظمة التي قامت بانتقائها بما يتوافق مع مصالحها السياسية. فهي نخب يمكن أن تستدعي لا لتقود، بل لتعزز سياسة حكوماتها، لذلك لا يمكن الحديث عن استقلاليتها. أما المثقف المستقل والحر، فهو على حد وصف إدوارد سعيد «منفي، وهامشي، وهاو، ومؤلف لغة تحاول أن تقول الحقيقة». والنخبة غير التابعة تتجلى مشكلتها بالانزعاج وعدم القدرة على صياغة شكل يجعلها قادرة على لعب دور إيجابي. لذلك، فهناك صف من النخبة العربية يلعب دور المثقف المشارك في التدمير كمتقني قناة الجزيرة وأمثالها، وصف آخر يقف شاهداً على هذا التدمير أو عاجزاً أو خائفاً من عواقب المواجهة.

إن أزمة النخب والمثقفين هي أيضاً نتاج لاتساع الفجوة بين النخب السياسية الحاكمة وشعوب المنطقة. فهيمنة طبقة سياسية معينة على مقاليد الحكم لا سيما في بعض الدول العربية الغنية يدفعها إلى تضيق فضاء الحرية الذي يجب أن يتوفر للإعلام حتى يؤدي دوره المهني والتنويري والتوعوي، في الوقت الذي تطلق فيه العنان لأدواتها الإعلامية التابعة كالجزيرة وأخواتها مع توفير إمكانيات دعم عملاقة.

لقد ذكرنا في البداية أن الإعلام الفاقد للهوية يتحول من رسالة إلى سلاح قاتل ومدمر. وهذا هو الحال مع الجزيرة التي ارتضت لنفسها التخلي عن مهنتها الصحفية لتضرب النسيج الوطني الفلسطيني عبر صناعة فبركات تغذي نزعة الانقسام والتشرذم داخل الساحة الفلسطينية، وتحرض الأخ على أخيه، وتعلن حرباً على الشرعية الفلسطينية مطلقة موجة من التخوين بحق أجهزة السلطة الوطنية ورموزنا الوطنية. لذلك تم اتخاذ القرار الصائب بحظر هذه القناة درءاً للفتنة وحفاظاً على نسيجنا الوطني الفلسطيني. فالقضية لا تتعلق بتقييد حرية الإعلام كما يحلو للبعض أن يدعي، فالساحة الفلسطينية زاخرة بوسائل الإعلام المحلية والعربية والعالمية، والتي تعمل بحرية كاملة بغض النظر عن توجهاتها الفكرية والسياسية. لكن للحرية ضوابط في الإطار القانوني الدولي والإنساني إذا ما تفلتت منها تتحول إلى فوضى قاتلة وخطراً على الأمن والسلام الأهلي.

إن المثال السيء الذي تقدمه قناة الجزيرة بإصرارها على الاستمرار في نهج صناعة الخبر التضليلي، يدفعنا إلى التفكير ملياً والعمل على تطوير وسائل إعلامنا الفلسطينية ورفدها بالإمكانيات المادية والكادريّة الكفؤة المواكبة لتطورات العصر. فالمعركة الإعلامية تمثل ركناً أساسياً في مسيرة نضالنا الوطني توجهاً إلى التحرر والعودة وإقامة الدولة السيّدة المستقلة وعاصمتها القدس.

النهج الذي تتبعه قناة الجزيرة تعيدنا إلى أزمة الإعلام العربي بشكل عام. فهذه الأزمة ليست وليدة أحداث عصفت وتعصف بعالمنا العربي، وإنما ولدت مع ولادة الإعلام في هذه المنطقة، وترعرعت تحت ظلال أنظمة لم تعرف يوماً المعنى الحقيقي لمفهوم الدولة، فتحولت إلى مرآة لهذه الأنظمة تعكس صورتها وتنفذ أجدتها. وما انزلاق قناة الجزيرة وأخواتها في متاهات الفتنة والتضليل واستخدامها لكل ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة من تطور لتشويه صورة نضالنا الوطني بتاريخه وحاضره، والتحريض على قوى الشرعية المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية وفصائلنا المناضلة، إنما هو إمعان في ضرب النسيج الوطني الفلسطيني في إطار مخطط مشبوه رسم خطوطه الطرف الممول والمؤسس لهذه القناة.

وفي قراءة بسيطة لواقع الإعلام العربي منذ نشأته، لن نستغرب أن يتحول الاعلام التابع كالجزيرة وغيرها من ناقل للخبر إلى صانع لأخبار الفتنة وتعميق الانقسامات ليس في فلسطين وحسب، وإنما في كل مناطق الصراع والنزاع في منطقتنا العربية، والهدف دائماً خدمة الممول ولي الأمر وحلفاءه الاقليميين أو الدوليين.

فالأزمة الحقيقية في الإعلام العربي لا ترتبط فقط بالمهنية الصحفية، بل هي أزمة هوية، إذ تخلت هذه القناة وغيرها الكثير من وسائل إعلامنا العربي عن حمل رسالة منطقتنا العربية إلى العالم، كما وانقلبوا على دورهم التنويري باعتبار أن الإعلام رسالة تستوجب الصدق والأمانة في نقل الخبر لما له من تأثير في تشكيل الوعي الجمعي وتغيير في الرأي العام. فالإعلام الفاقد للهوية الوطنية يتحول من رسالة إلى سلاح مدمر وقاتل.

وبالعودة إلى جذور هذه الأزمة نستوقفنا العديد من الخلفيات والوقائع التي أثرت في هذا الإعلام ليولد الكثير منه من رحم النظام في عملية قيصرية يتلاعب خلالها الصانع بجيناته ليصنع منه خادماً مطيعاً واداة من أدوات نفوذه.

وقناة الجزيرة ليست استثناء، فتاريخ الإعلام العربي حافل بالنماذج المماثلة. لا أحد ينسى المذيع في صوت العرب أحمد سعيد خلال حرب العام ١٩٦٧ الذي كان ينقل أخبار الانتصارات الوهمية العظيمة للجيش العربي التي تكاد ترمي إسرائيل في البحر، ودحرها لجيش العدو الصهيوني وتحريرها للأراضي، لتكتشف الشعوب العربية بعد ستة أيام من تلك الحرب، حجم التضليل الإعلامي وهول النكسة التي خسرها العرب المساحات الشاسعة، وكاد جيش العدو أن يدخل دمشق والقاهرة لولا الضغط الدولي. لقد كانت مهمة ذلك الإعلام خدمة النظام وصناعة الخبر المضلل الذي يؤمن التفاف الجماهير حول الحاكم.

وفي يومنا هذا ومع التطور الهائل في ثورة تكنولوجيا المعلومات والتنوع الكبير في وسائل ومصادر الحصول على المعلومة، لا زال بعض الإعلام العربي سجين التبعية والتمويل، فاقدا للهوية ودوره التنويري، يبيض صفحات أولياء أمره، ويشيطن

ملاحقة جنودها في العالم تقلق إسرائيل

بقلم: خليل حمد

الدولية قد تتدخل لإنقاذ «الكبار»، لكن «الصغار» قد يدفعون الثمن، فليس باستطاعة أحد أن يُقذ نحو ألف جندي تم إعداد ملفات ووثائق تُثبت تورطهم في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في قطاع غزة، وهذه الوثائق لا تقبل الشك، لكونها موثقة بالصوت والصورة على وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بهؤلاء الجنود الذين تباهاوا بجرائمهم دون وازع من ضمير. هذا يعيدنا إلى عقلية «التفوق» التي تحكم تصرفات الإسرائيليين جميعاً، جنوداً ومستوطنين، وهذا أيضاً يحدد حجم الضرر الذي تلحقه الدعاوى القضائية في نفوس المحتلين حتى وإن لم يتعرضوا لها شخصياً.

ومن الدلائل على الخطر الذي يستشعره الإسرائيليون من هذه الدعاوى رسالة إلى نتنياهو ورئيس أركانها هرتسي هاليفي موقّعة باسم منظمة «أم يقظة»، تقول فيها أمهات الجنود الإسرائيليين:

«رغم التحذيرات المتكررة من الخطر القانوني الذي يواجه الجنود من المحاكم الدولية، فإن الحكومة لم تتخذ خطوات كافية لحمايتهم». ولكن، كي نكون منصفين، لا تستطيع الحكومة الإسرائيلية حماية هؤلاء الجنود، ذلك لأن الدعاوى والملاحقات القضائية تتم غالباً في الدول الموقعة على ميثاق روما الأساسي، والذي يمنح محاكم هذه الدول إمكانية ممارسة «سلطة قضائية» على الجرائم المرتكبة في أراضي أي دولة عضو أو المرتكبة من أشخاص ينتمون لأي دولة عضو.

الأمر الأخير الذي يؤكد أحقية هذه الملاحقات القضائية، ويثبت في الوقت ذاته أن الجرائم الإسرائيلية في القطاع هي رغبة شريحة واسعة من الإسرائيليين، الأمر هو مجموعة من النصائح قدمها مختصون قانونيون للجنود الإسرائيليين الذين يقتلون الفلسطينيين في الضفة والقطاع: «لا توثّقوا ما ترتكبونه في ميدان القتال». لم يقولوا: «لا تقتلوا، لا ترتكبوا الجرائم، لا تشاركوا في الإبادة»، قالوا فقط «لا توثّقوا ارتكاباتهم»، فأى صورة أو مقطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي يتحول إلى وثيقة بيد شبان وشابات أقسموا ألا يتركوا حق أطفال غزة وأبرياء الضفة والقدس يضيع.

أما طريقة الهروب الوحيدة التي يقترحها الخبراء هي فتح دعاوى ضد هؤلاء الجنود أمام المحاكم الإسرائيلية، لأن القانون الأساسي لميثاق روما يمنع تحريك القضاء ضد هؤلاء في حالة تم فتح تحقيق ضدهم من قبل حكوماتهم، لكن هذا التحقيق كغيره لن يكون حقيقياً، لا نزيهاً ولا عادلاً، لكونه شكلي بهدف «حماية» جنود العدو وتمكينهم من «الاستجمام والسياحة» في أي دولة يريدونها.

لكن هذا الخيار يعني فتح آلاف الملفات لكل جندي شارك وشارك في حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة. ربما يستطيع هذا الخيار أن يُعطي الجنود حصانة من الملاحقة القضائية في الخارج، لكنه بالتأكيد لن يساهم في ترميم الأثر النفسي لهذه الملاحقات على الجنود خصوصاً وعلى المستوطنين عموماً.

أثر نفسي إذا تم ربطه بحالة التذمر الواضحة من الانخراط في الجيش، فإنه يؤكد أن «إسرائيل» القادرة على التدمير والقتل والتخريب والتجهير والإبادة، لا تحقق انتصارات على المستوى الوجودي لها ككيان تمت إقامته لأجل جيشها، وككيان تم إنشاؤه على فكرة «الجيش الذي لا يُقهر»، بل إنها يوماً بعد يوم تتآكل من الداخل وتفقد أحد أبرز ركائز بقائها واستمرارها بصيغة «الوحش» الذي يُرعب الجميع.

بعض التفاصيل قد تبدو صغيرة، لكنها قد تؤثر في القضايا الكبرى بلا شك، هذا تحديداً ما تعنيه الموجة الأخيرة من سلسلة الدعاوى بحق جنود إسرائيليين (أفراداً) ارتكبوا مجازر وانخرطوا في أعمال الإبادة الجماعية بحق أهلنا في قطاع غزة الذي تستمر الحرب الإسرائيلية عليه منذ أكثر من عام وثلاثة أشهر.

في جنح الظلام، فر الجندي الإسرائيلي يوفال فاغداني، من لواء «جفعاتي»، من البرازيل بعد صدور مذكرة اعتقال بحقه لارتكابه «جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وتورطه في عمليات طرد سكان قطاع غزة من منازلهم». والأرجنتين التي لجأ إليها هذا الجندي لم تكن أكثر أماناً بالنسبة له ولجندي آخر شريك في الجرائم نفسها، ففي بوينس آيرس تم رفع دعوى قضائية ضدهما بذات التهم.

وإذا كانت سلطات الاحتلال نجحت في تجنب الجندي الهارب من البرازيل الاعتقال، وتأمين عودته وفق الصحف الصهيونية، فإن الأمر يأخذ منحى مختلفاً عندما يكون متعلقاً بمئات الجنود الإسرائيليين المهديدين برفع دعاوى ضدهم من قبل مؤسسات حقوقية عديدة، أبرزها مؤسسة «هند رجب»، الطفلة التي قتلها جنود الاحتلال الإسرائيلي وعائلتها أثناء محاولتهم الهروب من القنابل والقذائف والرصاص الإسرائيلي في شمال القطاع المحاصر.

وهكذا فإن التضييق على الجنود الإسرائيليين في دول العالم يتسع يوماً، 620 محامياً تشبلياً رفعوا دعوى ضد الجندي الإسرائيلي «سار هيرشورين»، من الكتيبة 749، والذي يزور تشيلي حالياً. «لعنة قطاع غزة» تلاحق الجنود المتورطين في العديد من دول العالم، من بينهم تايلاند التي تم رفع دعوى قضائية فيها ضد جندي آخر.

مصادر عسكرية في تل أبيب اعترفت أنه تم رفع حوالي 50 شكوى ضد جنود إسرائيليين في 10 دول، على خلفية جرائمهم التي تباهاوا بارتكابها في غزة، فمنذ السابع من أكتوبر عام 2023 تم رفع دعاوى قضائية ضد جنود إسرائيليين في كل من: المغرب، قبرص، النرويج، بلجيكا، هولندا، أيرلندا، صربيا، فرنسا، البرازيل، الأرجنتين، سريلانكا، تايلاند، وجنوب أفريقيا.

تعكس الضجة التي أثارها هذه الحوادث في الصحف ووسائل الإعلام الإسرائيلية أن الأمر ليس بسيطاً كما تحاول حكومة بنيامين نتنياهو أن تقول: تسويق رسمي لفكرة «محدودية ظاهرة الملاحقات القضائية» التي لم تتجاوز «اثنى عشرة» حالة منذ بدء «الحملة» على غزة، كما زعم المسمى مديراً عاماً لوزارة الخارجية الإسرائيلية. لكن الأمر يعكس ما هو أبعد من ذلك في الشارع الإسرائيلي. دعاوى من هذا النوع تحوّل «إسرائيل» إلى سجن مفتوح لهؤلاء الجنود، وأي خطوة خارجه تهددهم بالملاحقة أو الاعتقال.

ثمن لم يفكر جنود الاحتلال بأنهم سيدفعونه كأفراد عندما انخرطوا في هذه الحرب، وفي السيكلوجيا النفسية لمفهوم «شعب الله المختار» الذي يعيشه الصهاينة، فإن واقعاً من هذا النوع يحولهم إلى «منبوذين» في العالم، وهو «كارثة» في الأثر النفسي عليهم.

إضافة إلى ذلك، هناك قلق واضح من الجنود أنفسهم جراء المشاركة في الحرب يفوق قلق الضباط الكبار، أو المسؤولين الأعلى رتبة، ذلك لأن السياسة والمصالح والعلاقات

التعليم وسيلة للتحرر الوطني

بقلم: أريج جمجوم

ومنها:

1. ترسيخ القيم الثقافية والتاريخية: فالمنهج التعليمية التي تركز على تاريخ الوطن وتراثه الثقافي تعزز من الانتماء والهوية الوطنية.
2. الحفاظ على اللغة الوطنية: ان التعليم يدعم استخدام اللغة الوطنية كلغة أساسية، مما يحافظ على الهوية اللغوية ويعزز الشعور بالانتماء.
3. تعزيز الفخر بالإرث الوطني: وذلك بتدريس إنجازات الأجداد والنضالات التاريخية يغرّس الفخر في نفوس الطلاب ويعمق ارتباطهم بوطنهم.
4. تقوية الروابط الاجتماعية: فالتعليم يساهم في تقليل الفجوات الاجتماعية، مما يعزز من الوحدة الوطنية والتماسك المجتمعي.
5. إعداد جيل واع بالمخاطر الثقافية: ان التعليم يساعد على مواجهة محاولات الاستعمار الثقافي أو الهيمنة الفكرية من خلال التمسك بالقيم الوطنية والاجتماعية.

وخلاصة القول في هذا المقام، ان التعليم هو ركيزة أساسية للتحرر الوطني وتعزيز الهوية الوطنية، فهو يُعد الأفراد ليكونوا مواطنين واعين وفاعلين يسعون إلى تحقيق الاستقلال والحفاظ على تراثهم وهويتهم في مواجهة التحديات المختلفة. وهذا إضافة إلى ادواره الأخرى يتطلب مزيداً من الإمكانيات وتخصيص المواد والميزانيات والخطط لمواكبة التطور والنهوض وطنياً بواقع التعليم الذي يتعرض لاستهداف وجوده ومؤسساته ومناهجه ودوره إسرائيلياً إدراكاً من الاحتلال لأهمية تعطيل دورة في معركة الصمود والبقاء على طريق التحرر والاستقلال الناجز.

يلعب التعليم في حياة الشعوب دوراً حيوياً في مسألة التحرر الوطني وتعزيز الهوية الوطنية، حيث يُعد أداة استراتيجية لبناء وعي مجتمعي وإعداد الأفراد لتحقيق السيادة والاستقلال، والمجتمع الفلسطيني، في هذا الإطار، احوج ما يكون الى مواطن واع متعلم مثقف قادر على مواجهة التحديات السياسية والثقافية والاجتماعية في ظل ما تمر به البلاد على مختلف الصعد وبضمنها ما نشهده من توتر واحتقان.

وتعود اهمية التعليم في عدد من القضايا ومنها ما قد يقدمه التعليم في سبيل التحرر الوطني والذي قد يتلخص فيما يلي:

1. تعزيز الوعي بحقوق الشعوب: فالتعليم يُمكن الأفراد من فهم حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ما يدفعهم إلى المطالبة بالاستقلال والسيادة.
2. إعداد كوادر وطنية: اذ يوفر التعليم المهارات والمعرفة اللازمة لإعداد قيادات قادرة على إدارة شؤون الدولة وبناء مؤسسات وطنية مستقلة.
3. تقليل الاعتماد على القوى الخارجية: وذلك عبر بناء اقتصاد وطني يعتمد على الكفاءات المحلية يساهم في تقليص التبعية الاقتصادية والسياسية للاستعمار أو النفوذ الخارجي.
4. نشر الفكر النقدي والمقاوم: فالتعليم يشجع التفكير النقدي الذي يمكّن الأفراد من فهم التحديات الاستعمارية ومواجهتها بطرق مبتكرة ومستدامة.
5. استخدام الوسائل السلمية والدبلوماسية: فمن خلال التعليم، يمكن للأفراد اللجوء إلى النضال السلمي والدبلوماسي لتحقيق التحرر الوطني.

كما ويسهم التعليم في تعزيز الهوية الوطنية من خلال بعض خطوات والتأكيد عليها

ترامب يؤسس لمرحلة جديدة في خدمة إسرائيل

بقلم: محمد علوش

وكافة الادارات الأمريكية المتعاقبة عملت وتعمل من اجل ترسيخ وتثبيت مكانة إسرائيل ووظيفتها وعلى هذا الأساس فإننا لا نراهن أبداً على مواقف ادارة ترامب المقبلة والتي ستعمل جاهدة من اجل تحقيق المزيد من الاهداف التي تخدمها ربيتها المدللة إسرائيل. وعلينا ان نوحّد الموقف الفلسطيني من اجل ان تكون القيادة قوية وموحدة في رفضها ومواجهتها للسياسة الأمريكية المتحالفة مع سياسات إسرائيل العنصرية والتوسعية. ونحن بحاجة ماسة إلى وضوح في الرؤية السياسية الفلسطينية وترسيخ مكانتها في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني لتكون هناك امكانية للثبات في مواجهة كافة المخططات الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية وتقويض مسيرة نضال شعبنا والمنجزات الوطنية التي تحققت بفعل النضال والصمود والتضحيات عبر عقود طويلة من نضالنا الوطني الفلسطيني.

ما زالت السياسات الأمريكية مجبرة في خدمة إسرائيل والأجندات الاسرائيلية التوسعية وحرّبا الدموية الشاملة على الشعب الفلسطيني والمنطقة، ومع عودة ترامب مجدداً إلى البيت الأبيض فإن إسرائيل وحكومتها الفاشية والعنصرية في حالة ترقب وانتظار للدعم الجديد الذي ستقدمه الإدارة الأمريكية الجديدة لإسرائيل، حيث قدم ترامب العديد من المواقف والقرارات السابقة لصالح إسرائيل وينتظرون منه المزيد. وأمام هذا الصلف والإجراءات الأمريكية الاسرائيلية فإننا مطالبون بوضع رؤية واضحة ومحددة في مواجهة التحديات المستقبلية التي ستواجه شعبنا الفلسطيني وقضيتنا الوطنية العادلة. والحقيقة أنه لا يوجد لدينا أية أوامه على تغيير في المواقف الأمريكية الداعمة للاحتلال حيث يعلم الجميع طبيعة العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل باعتبار الكيان نظاماً وظيفياً في خدمة الأهداف والأجندات الأمريكية في المنطقة،

هل يمكن إجبار الاحتلال على إنهاء العدوان؟

بقلم: عائدة عم علي

المقاطعة ومنصات التواصل الاجتماعي، ما حرّر النظام الإقليمي من ضغط شعوب المنطقة، وسهّل انحياز بعضه إلى الاحتلال.

ان وقف عدوان الاحتلال وإرغامه على دفع ثمن باهظ أيضاً سياسياً وأمنياً، وقانونياً، يتطلب زيادةً فاعليةً عوامل كبح الاحتلال واعتدائه، عبر تعظيم الفعل الفلسطيني، والحراك الشعبي العالمي، بالتركيز أكثر على الفاعليات الاحتجاجية التي تضغط اقتصادياً على داعمي الاحتلال لوقف الدعم كلياً أو جزئياً، كما في الضغط على الصناعات العسكرية، وخطوط الشحن، خصوصاً البحرية، وفي تعزيز مقاطعة الاحتلال اقتصادياً وثقافياً وسياسياً وإعلامياً، وملاحقته قانونياً، وملاحقة داعميه.

قد تساهم زيادة فعالية الدول الداعمة للحق الفلسطيني، على المستويات الميدانية والسياسية والقانونية، في إجبار الاحتلال على وقف عدوانه، وكسر الحصار عملياً، ودعم حقّ الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، وصولاً إلى الدعم الكامل، وتوفير منصةً سياسيةً وإعلاميةً دوليةً، تفنّد من خلالها أكاذيب الاحتلال وداعميه بشكل اسهاما مهما.

السؤال الكبير الذي يهجس به أبناء غزّة متى تتوقف الحرب؟ في ظلّ قناعتهم بأن قادة العالم العربي والإسلامي قادرون لو ارادوا وقف الحرب، فلماذا يستنكفون عن التقدّم خطوة واحدة في طريق الضغط السياسي والاقتصادي على المعتدي، ولماذا يتكونهم وحيدين.

أن فرص إغلاق أبواب الجحيم تتضاءل، والوضع مرشح لأن يسوء أكثر مع وصول ترامب إلى البيت الأبيض، ما يتطلّب الوقوف بجديّة لمراجعة مسار التفاوض، حيث نتباهو هو العائق أمام تقدّم المفاوضات، لكنه ليس لوحيد، إذ إدارة بايدن تواطأت معه.

للأسف الوضع بعناصره ومكوناته الحالية مهيباً لمزيد من فصول الكارثة بحق القطاع، وهو يتطلب وجوباً من الجانب الفلسطيني التماس مداخل جديدة للتفاوض، وفي مقدمتها توسيع فريق المفاوضات، ليكتسب صفة تمثيلية واسعة، لا أن يقتصر التفاوض على فريق «حماس».

الجانب الفلسطيني تقع عليه مهمة مراجعة الموقف على ضوء حجم المخاطر الذي فاق كلّ تصور والتلاقي مجدداً بين مكوناته، ان احداث لاختراق المطلوب في الجدار، يوجب التفكير بشجاعة ومسؤولية وإنكار الذات الفصائلية، لحرمان العدو من مواصلة حرب الاستئصال، والحفاظ على حق من بقي أبناء غزّة في الحياة كحق المقدّس.

إن أجيال الأمة مطالبة بنصرة الشعب الفلسطيني، ودعّمه من أجل تحرير ارضه واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ووضع حد نهائي لإرهاب الكيان العنصري الصهيوني الذي يستهدف الأمة العربية، هوية وعقيدة ووجوداً، ويعمل على تفتيتها وتمزيقها، وتغذية الفتنة بين بلدانها، وبين العرب والمسلمين.

الإبادة الجماعية في قطاع غزّة تدخل شهرها السادس عشر، دون ان تلوح أفق لانتهائها، رغم الكارثة وعدد الضحايا والمعاناة والدمار غير المسبوق ما يطرح سؤالاً ملحا حول كيفية تكيف المجتمع الدولي مع هذه الجرائم واستمر الدعم الغربي لهذه الدولة المارقة ودعم تطوير إمكاناتها القتالية واستراتيجياتها كذلك، رغم طول مدّة العدوان وتنامي الدعم الشعبي الدولي لصالح فلسطين، كما جسّدته التظاهرات المنددة بالاحتلال وداعميه حول العالم أجمع.

استمرار عمليات الإبادة الوحشية في قطاع غزّة، وتوسيع قائمة بنك أهدافه يتوافقان مع الاستراتيجية الرسمية التي تتبناها حكومة الاحتلال في إطالة أمد الحرب، وتعني في ظلّ التحديات الداخلية التي تواجهها، استثمار غزّة، لتحقيق مكاسب عسكرية، وسياسية أيضاً، إذ إن تثبيت الوضع العسكري في قطاع غزّة بزعم الحرب المفتوحة على حركة حماس، وإعاقة تنظيم صفوفها، يجعل القطاع خاضعاً فعلياً لسلطة الاحتلال، أي فرض أمر واقع بشكل تدريجي، واستثماره الآن وفي المدى البعيد، وكل ذلك تحت ستار التفاوض مع «حماس» وإنجاز صفقة تبادل، وهو ما يمكّنها من الاستمرار في تدمير مدن القطاع، وتقويض أي إمكانية لا دارة المؤسسات ورفض أي دور للسلطة الوطنية.

ربما حكومة الاحتلال وأيضا حركة حماس، تسعيان إلى استباق تنصيب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لإنجاز المرحلة الأولى من صفقة لكن الحكومة الإسرائيلية التي تدعمها الإدارة الأمريكية، الحالية أو القادمة، تتحرّك في موقع مريح، ومعزل عن أيّ ضغوط تجربها على وقف الحرب، وبالتالي ضمان استمرارها دون شروط لتحقيق أهدافها.

في المقابل نرى وجود عاملان كابحان يتمثلان في قوة المقاومة وفاعليتها، وتساعد الدعم الشعبي عالمياً. في مقابل تأرجح عامل شعوب المنطقة، الظاهر عبر التظاهر والاحتجاج والضغط على الحكومات، وتنامي دور

كلمة ونص

بقلم: حسني شيلو

نعم.. نحتاج ثقافة سياسية بنائية بنائه

تعتبر الثقافة السياسية من أهم الركائز لأي نظام سياسي يسعى من أجل الاستقرار، وهي ثقافة مكتسبة ومتوارثة من جيل إلى آخر، وتختلف من دولة لآخرى تبعاً لنظامها السياسي سواء كان مغلق أو مفتوح، وهي مجموعة القيم والمعايير السلوكية المتعلقة بالأفراد في علاقاتهم مع السلطة السياسية والثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع. وللثقافة السياسية أثر وتأثير على النظام السياسي، حيث يحتاج أي نظام سياسي لوجود ثقافة سياسية وتغذيته تحافظ عليه. من جانب آخر ذات أثر وظيفي على المجتمع المدني والتوجهات الديمقراطية ضمن المنظور البنائي، والأخلاقي القيمي بشكل عام. كما يشترط لاستمرار النظام والحفاظ على بقائه توافر شعور متبادل بالثقة مع الآخرين في ظل مناخ اجتماعي وثقافي يعد الإنسان لتقبل فكرة وجود للرأي والرأي الآخر ويسمح بوجود قدر من المعارضة في إطار قواعد وأطر سياسية موضوعة بدقة تنظم العلاقة بين أفراد المجتمع السياسي. من نوافل القول، إن الاحساس بالانتماء، هو من أهم المعتقدات السياسية ذلك أن شعور الأفراد بالولاء للنظام السياسي يساعد على إضفاء الشرعية على للنظام، كما يساعد على بقاء النظام وتخفيفه الأزمات والمصاعب التي تواجهه، فضلاً عن أن الاحساس بالولاء والانتماء للوطن يساعد على بلورة وتنمية الشعور بالواجب الوطني.

إن غياب المؤسسات الفاعلة كالجامعات والاحزاب السياسية والمدارس وغيرها عن قيام بدورها الفعال في عملية الثقافة السياسية، وترافق ذلك التوجه نحو الثقافة الحزبية الضيقة في الحالة الفلسطينية، مع عصبية واضحة يؤثر على منظومة القيم السياسية والاجتماعية وخصوصاً لشعب تحت الاحتلال، مما يتطلب من أصحاب الفكر الحر والكتاب والمثقفين من القيام بدورهم في هذا المجال، ولعل حادثة جامعة بيرزيت في الأسبوع الماضي على خلفية أحداث جنين أن تدق ناقوس الخطر تجاه إعادة القيمة للثقافة السياسية بشكل عام.

نحن هنا لسنا بصدد تقديم شرح أو توصيف أكاديمي للمصطلح، بقدر ما تمليه الحالة الفلسطينية وما يتهدها من خطر وجودي يستهدف كل ما هو فلسطيني، وهجوم جزء منه ثقافي استعماري مرافق يستهدف القيم والثوابت التي تتعرض بدورها إلى أشكال من الهجمات من الداخل تتنامى في ظل التوترات والانقسامات وما يرافقها من تضليل وتشويه. حيث يبرز دور الثقافة المحوري في إعطاء المعنى للفعل السياسي والاجتماعي، واستخدامها أداةً لاستمرار وتسوية الانقسام داخل المجتمع الفلسطيني ذو الهوية الثقافية المشتركة، لخلق صراعات أعمق وأطول أمداً وهنا ربما تكمن خطورتها الأشد.

تحاول كلا من السلطة والمعارضة أن تحافظ على شرعيتها من خلال نشر الثقافة الخاصة بها، هذه الثقافة التي تغذي انصارها بالأفكار والمعتقدات، لكن في الحالة الفلسطينية فإن الثقافة السياسية يجب أن تتمحور خلف شعار مقاومة الاحتلال ونبذ الخلاف والالتفاف حول مواجهته بكل السبل، أما إذا تحولت إلى ثقافة حزبية عصبية ضيقة فإن ذلك يؤدي إلى تفتت وتشردم المجتمع وانقسامه وهذا ما يحدث الآن في ظل غياب الوعي والفكر الداعي للوحدة الوطنية كمرتكز أساسي ورئيس للتصدي للمشاريع الصهيونية.

مدير التحرير: محمد علوش

رئيس التحرير: حسني شيلو

المشرف العام: د. احمد مجدلاني

هيئة التحرير: عايذة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حهد، نائل موسى، انور أبو مور

الأخيرة